II. الأمن

بناءًا على ما تقدم ولكون الاستراتيجية تتفاعل مع التهديد ونوعية هذا التهديد فإنها تتلازم مع ظاهرة الأمن والتي لا يمكن إغفالها عن اهتمامات الدولة القطرية او اهتمامات المجتمع الدولي، لتصبح الظاهرة الأمنية بذلك محورا أساسيا من محاور الاستراتيجية الدولية، بل تصبح عصب صياغة الاستراتيجية وأحد أهداف الدولة كوحدة وهدف من أهداف العلاقات الدولية، لما آلت إليه الأوضاع الراهنة خاصة لما بات يعرف بالنظام الدولي الجديد.

وكما سبق الذكر عن ارتباط الاستراتيجية بالمستقبل، أي أن الاستراتيجية تستبق المستقبل لتتفادى المعضلات الأمنية والمتمثلة في مختلف التهديدات التي تشغل أصحاب القرار، فإن النظر في مسألة الأمن الدولي أصبح ضروريا لفهم عمق وأهمية اتخاذ التدابير اللازمة، من خلال وضع استراتيجية تتناسب مع نوع التهديد وكيفية تلافيه، وهكذا يمكن دراسة الظاهرة الأمنية، حيث شكلت مسألة الأمن على المستوى الأكاديمي قضية جوهرية في مجال العلوم السياسية خصوصا وفي اطار العلوم الاجتماعية والانسانية على وجه العموم، حيث أخذت حيزا وافرا من الاهتمام في اطار الدراسات الاستراتيجية خلال بداية القرن العشرين، رغم حصرها في التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة ضد أمن الدولة، غير أنه مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين أصبحت مسألة الأمن تدرس في اطار أكثر استقلالا وتركيزا وهو مجال الدراسات الأمنية، حيث تطورت بشكل كبير لتتجاوز البعد العسكري، وتشمل جوانب متعددة من جوانب حياة المجتمعات ومستويات متفاوتة فوق وتحت مستوى الدولة، وهذا ما جعل منها قضية أكثر أهمية وتعقيدا من ذي قبل .

كما شكل الأمن على المستوى العملي في السياسة الدولية هاجساً ومطلباً ملحاً للتنظيمات والمجتمعات البشرية منذ الأزل، وهو المبرر الرئيسي لتطور هذه المجتمعات من شكل القبيلة والعشيرة الى اطار الدولة والأمة، فيتفق كثير من المفكرين على أن الحاجة الى الأمن هي سبب قيام الدولة أساسا، غير أن تعارض المصالح وتعدد واختلاف الأيديولوجيات والقيم جعل هذا المطلب أكثر تعقيدا، كما أن زيادة الكثافة السكانية وتشابك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية على المستويات المحلية والاقليمية والعالمية وسع من حجم التهديدات الأمنية، وكل ذلك ضاعف من حدة وحجم الصراعات بين الدول، الى حد صارت هذه الدول في حد ذاتها جزء من مشكلة غياب الأمن وليس وسيلة لتحقيقه كما هو مفترض.

تمت الصياغة المفاهيمية للأمن استنادا إلى طبيعة البيئة الدولية ومتغيراتها، ولذلك فنحن بحاجة إلى منهج التحليل التاريخي لاستخراج المدلولات العميقة لهذا المفهوم، فالعلاقات الدولية التي تشير في إحدى صورها إلى تلك العلاقات القائمة بين وحدات النظام الدولي أي أنها كانت طبيعتها سلمية–تعاونية أو لا سلمية– تنازعيه، تعطينا بإفرازاتها وأنماط تفاعلاتها إطارا مهما للأمن التقليدي يتضمن نقطتين مركزيتين:

1– طبيعة التحديات التي تواجهها المجتمعات والدول.

2– طبيعة التعامل والتفاعل مع هذه التحديات. ولذلك فبالضرورة المنهجية كان لزاماً استعراض البيئة الدولية للأمن قصد ضبط مفهومه وآليات تحقيقه.

لقد كانت مسألة الأمن دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشرية بغية توفير السلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف والضرر، وهذا ما مثل مبررا أساسيا لانضمام الأفراد إلى تكتلات

اجتماعية أكبر نتيجة للحاجة الأمنية الملحة، وهذا ما يعكس بداية التأصيل السوسيولوجي لكرونولوجيا الانتقال من الأمن الخاص إلى الأمن الجماعي أي بروز بذور تشكل الجانب الهيكلي في تحديد مفهوم الأمن ومعناه.

على صعيد آخر ومنذ اتفاقية ويستفاليا westphalia التي عقدت عام 1648م وكرست الدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية لكونها المكون الفاعل في النظام الدولي، لم يكن فهم حركية وديناميكية العلاقات الدولية بمنأى عن الدولة الوطنية برغم التباينات الجغرافية والبشرية والحضارية والاقتصادية في طبيعة الدول. ولذلك كان لزاما أن يفهم الأمن من داخل هذه الوحدة أو على أقصى تقدير من حدود تماسها المباشر مع الوحدات الأخرى، فاندرج الأمن كموضوع للسياسة العليا التي تصيغ التوجه الوطني والقومي للدولة، بتسخير الإمكانيات والموارد لرسم الإستراتيجيات المناسبة لتحقيق أمنها القومي. ولأن الدول هي المرتكز العالمي للشرعية السياسية، ومن ذلك أن شرعية النظام الدولي من شرعية أطرافه الفاعلة (الدول) ، وبتوفر عاملين مهمين:

1-انعدام وجود سلطة مركزية فوقية تعمل على تنظيم العلاقات بين الدول .

2 -انعدام وجود تمايزات داخلية (أيا كان نوعها) تعيق مخرجات النظام السياسي للدولة أو تعطلها وكنتيجة لذلك عُرِّف الأمن بكونه التزاما حكومياً بالأساس سواء نظرنا إلى ذلك بمنظار " ما بين دولاتي " أو بمنظار " داخل دولاتي ".

وعليه لم يكن غريبا أن يتم حصر الأمن في دائرة الأمن القومي. والحقيقة أن هذا الالتزام كان يصل في حدوده القصوى والعنيفة إلى حد خلق مشكلة أمنية لتحديد مفهوم أمني فيما يخص الدول، خاصة إذا ما تعلق الأمر باضطرابات داخلية، وكمثال على ذلك الحرب بين بريطانيا والأرجنتين عام 1982على جزر ملفناس أو الفولكلند التي كانت مواجهة خارجية لصرف اتجاهات الرأي العام عن المشاكل الداخلية.

إذن فالأمن بمفهومه الضيق، كثيرا ما أستخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين وممتلكاتهم، ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها.

ومن خلال هذا التعريف يتبين أن بناء المفهوم الأمني كان يقوم على إفتراضين أساسين، وهما:

1–طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى.

2-جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة. ويتجلى هذان الافتراضان في التعريف الذي قدمه ليبمان Lippmanبقوله: **«تعد الأمة آمنة (أي في وضع آمن) إلى حدٍ ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمها الأساسية إذا ما رغبت**

في تجنب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التحدي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحرب" . يفهم من هذا أن الجانب الحربي والتسلحي وفقا لهذا الاتجاه هو محور القوة العسكرية التي تعتبر أساس الحفاظ على الأمن وتحقيقه ومن خلال مقدرة الدولة على مجابهة أي هجوم عسكري عليها.

إذن فالأمن في صورته التقليدية كان مرادفا لوجود عدوٍ خارجي تستدعي ضرورة البقاء هزمه أو منعه من بسط نفوذه بواسطة الأداة العسكرية للدولة. وعموما فتحديد مفهوم الأمن وفقا لهذا الاتجاه يعني حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية باستخدام القوة العسكرية لقطع دابر مصادر التهديد الخارجية، وضمان استمرار تحقيق تلك المصالح. وهذا لا يتحقق إلا بزيادة الإمكانات العسكرية التي تجعل الدول تنظر بعين الرضا إلى ما تتوفر عليه من قوة واقتدار يجعلانها آمنة فيما يتعلق بعدم تهديد مصالحها. لذلك يفهم كيف يتم الربط ضمن هذا الاتجاه بين متغيري الأمن والقوة العسكرية باعتبار أن الوسيلة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن الخاص بالدول وعدم الفصل بينهما هو إعمالٌ للسيادة القومية وحماية للدولة من التهديدات الخارجية، حيث أن استخدام القوة العسكرية دائما ما يكون مرتبطا بوجود تفكير عدواني على كيان الدولة، الأمر الذي يدفع بـ **فرانك تريجر Frank Trager** إلى القول إن جوهر العملية الأمنية هو حماية القيم القومية الحيوية. وعلى العموم يعرف **عبد الوهاب الكيالي** الأمن **بمنظوره التقليدي** على أساس أنه **تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤديها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أوإنهيار داخلي**. وإذا كان ذلك هو المفهوم التقليدي للأمن، فالسؤال المطروح هنا هو: **هل بقي نفس المعنى سائدا في الوقت المعاصر؟**.

يمكن تعقب الأبعاد المعاصرة لمفهوم الأمن، من خلال إدراك الدلالات الأساسية للدراسات الأمنية على ضوء التحولات الدولية الجديدة التي مست مستويات عديدة في السياسة العالمية.

الدلالات النظرية للدراسات الأمنية:

يرى **جون بيرتون John Burton** أن الأمن قد تغير تعريفه مع الثورة المعلوماتية ولم يعد يعرف بأعداد القوات التي يمكن نشرها في اللحظة المناسبة، بل بالقدرة على الحصول أو منع الحصول على مصادر المعلومات المهمة لذلك ارتبط الاتجاه المعاصر في تحديد مفهوم الأمن أساسا بطبيعة التطورات والتغيرات التي مست شكل وجوهر النظام الدولي والإفرازات التي نتجت عنها. ومن الناحية النظرية يمكن استيعاب مضامين هذا الاتجاه من خلال الاقتراب إلى العناصر التالية، التي تشكل دلالات جوهرية في الدراسات الأمنية:

-صورة التحولات الدولية المباشرة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)

-التحديات والرهانات التي فرضتها هذه التحولات اقتصاديا، قيميا وأمنيا.

-التطورات الرئيسية لمفهوم الأمن.

لقد أدت التحولات التي شهدها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة إلى تزايد حالة التشابك والترابط بين وحدات التفاعل الأساسية في العلاقات الدولية من خلال تبلور ظاهرة الاعتماد المتبادل. ومن أهم هذه التحولات، نجد:

1–اتساع هيكل النظام الدولي إلى جميع الدول والمناطق بدون استثناء إلى جانب المنظمات الدولية والاقليمية، ومرد ذلك حصول العديد من الشعوب التي خضعت للإستعمار على إستقلالها السياسي.

2–تقلص الفوارق النسبية بين المناطق الهامشية والمناطق الاستراتيجية من حيث التأثير في مجمل إستراتيجيات الدول بفعل التقدم في وسائل الاتصال والمواصلات إن تشابكية المشهد الدولي هذه قد أسهمت –بشكل كبير– في بلورة تحديات جديدة شكّلت مداخل إضافية مسرعة لضرورة إيجاد مفهوم أوسع للأمن يتناسب وحجم التحول المتسارع من جهة، ويتكيف مع الرهانات الجديدة التي فرضتها البيئة الدولية من جهة أخرى. فالدولة القومية وجدت نفسها أمام ثلاث تحديات رئيسية بحسب تعبير **جون هيرز John Hertz** :

التحدي الاقتصادي: جسدت الثورة الصناعية فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول، بحيث جعلت كل دولة بحاجة ماسة إلى الدول الأخرى لتوفير مستلزماتها وتسويق منتجاتها السلعية. وهذا الاعتماد المتبادل وضع الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت سلطة الدول الأخرى.

التحدي القيمي: حتى قبل الثورة التقنية كانت الدول القومية إلى حد كبير قادرة على منع تسلل القيم والأفكار والإيديولوجيات المضادة إلى داخل مجتمعاتها، وكانت السلطة قادرة على توجيه الأفكار الداخلية طبقا لرؤيتها الخاصة، بل أن حركية البيئة الدولية تتشكل في أذهان المواطنين من منطلقات تحددها السلطة. غير أن الثورة التكنولوجية خاصة في مجال الاتصالات، جعلت حماية الإقليم من تسلل القيم والأفكار، أمام ما يسمى بالغزو الثقافي أمراً شبه مستحيل على الدولة القومية، حيث تزعزعت الوظيفة التربوية والقيمية للسلطة الوطنية، بحيث أضحى مفهوم الحدود السياسية لا يتطابق مع حقيقة ما يجري على أرض الواقع. إذ صارت الدعاية المضادة تمرر بقوة عبر الحدود الرسمية للدولة، عن طريق وسائل الاتصال المتطورة منها على وجه الخصوص الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة وغيرها من الأدوات الأخرى.

التحدي الأمني: يتجسد في أربعة أبعاد، وهي كما يلي:

1–التطور التكنولوجي في الميدان العسكري خاصة في مجال الأسلحة النووية، جعل الحياة الدولية تتجاوز مفهوم الأمن التقليدي. فلم يعد مفهوم الأمن القومي ينطلق من الدلالات التقليدية مثل حرمة الحدود. فوجود السلاح النووي في -حد ذاته-

يشكل تهديدا أمنيا لأية دولة في العالم، ومن ثم أصبح في مقدور التكنولوجيا النووية أن تلغي مفهومي الزمان والمكان في التخطيط الاستراتيجي.

2-إن الدولة القومية أصبحت أكثر "تقوقعا " من الناحية الأمنية، حيث كما تشير بعض الدراسات المستقبلية، فإنه بإمكان بعض الدول أن تمتلك الأسلحة النووية في فترات زمنية قصيرة جدا نتيجة لتزايد التهديدات الأمنية.

3-إن الأمن الداخلي للدولة أصبح موضع شك كبير لاسيما مع تطور الأقمار الصناعية، إذ يمكن لهذه التكنولوجيا أن تتعرف في كثير من الأحيان على أدق الإمكانيات العسكرية للدول الأخرى.

4-إن التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة، قد أحدث تغييرا في مفهوم ودلالات الأحلافالعسكرية، فقد كان الانتقال من حلف لآخر أو مجرد الانسحاب من حلف معين يؤدي إلى حدوث خلل إستراتيجي في توازن القوى، ولكن الإنسحاب من الأحلاف الآن لم يعد له تلك القيمة الإستراتيجية التقليدية، فامتلاك الدولة السلاح النووي قد يكفيها لتحدي حلف بأكمله، خاصة مع القدرات التدميرية الهائلة للسلاح النووي من ناحية الدقة في التصويب وكذلك المدى والنطاق التدميريين. هذه المتغيرات التي عرفها النظام الدولي المعاصر، أدت إلى تدويل المشاكل الدولية وانتقلت بها من الفهم التقليدي لتوازن القوى والأمن الجماعي إلى التركيز والاهتمام بقضايا التعاون والتنمية وكذا التوازن النووي. كل هذه التحديات قد انعكست بشكل مباشر على مفهوم الأمن في صورته المعاصرة، وقد مسها هذا الانعكاس تغيرا في مضمون الدراسات الأمنية تناسبا مع التغيرات الجوهرية لتفاعلات النظام الدولي. ولذلك استوجب الأمر ضرورة توفر عنصر الإدراك المعرفي في تحديد التهديدات والمخاطر الأمنية بشكل يسمح بوضع سياسات أمنية فعالة. وبناءا على هذا، أصبح الأمن المعاصر يتصف بالشمولية فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق. إن كل هذه الأمور وغيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة. إن الصفة الشمولية في الدراسات الأمنية، تجعلنا نتناول مفهوم الأمن ضمن الاتجاه المعاصر استنادا إلى أربع دلالات رئيسية:

1/البعد النفسي في إدراك الحالة الأمنية :

وهو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحررا من الخوف وإنتفاءا للتهديد، أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، ولذلك نكون أمام ذاتيةٍ أمنيةٍ تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات. ولعلّ أول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات إنفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية، ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات كل من كوفمان Kaufmannالتي ترى بأنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية، إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف، وأيضا تندرج هنا كتابات **لينكولن Lincoln**الذي يقول في هذا الصدد: **"إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة فيه على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان، أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي "** . والتحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هي أولى الحاجيات التي يسعى الإنسان لتطمينها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية، فإذا لم يحقق الإنسان حاجته إلى الأمن استمال العالم كله –في نظره– إلى عالم من الخوف والتهديد، ولن يستطيع حينها إنجاز أي حاجة ذات مستوى أكثر ارتفاعا كحاجات تحقيق الذات أو

حاجات المعرفة أو الحاجات الكمالية على حد تعبير **ماسلو Maslow** عند تصنيفه للحاجيات الإنسانية.

إذن فالأمن من خلال بعده النفسي هو اختصار للتحرر من شعورية الانعدام الأمني كبديل لاحتمالية التهديد الأمني.

2/البعد السياسي في تكوين القيمة الأمنية:

لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية، يتجلى الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى. وعليه فقد ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى تعريفه واستعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافاً سياسية كبرى كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية، وحتى من قبل التهديدات الداخلية. أي أن الاقتراب للأمن هو صورة تعبيرية عن أهداف السياسة الخارجية. بالشكل الذي ينسجم مع الفلسفة النظرية التي تصنف الدراسات الأمنية ضمن الأجندة البحثية الرئيسية في السياسة الدولية. في استمرار لنجاعة التصورات الواقعية المحددة للأمن كأولوية في سلم السياسة العليا للدولة. ولذلك يصبح الأمن القومي هو المدخل الرئيسي الذي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدولة. وفقا للتصميم التالي: السلوكيات الأمنية: **مدخلات/ قرارات السياسة الخارجية: مخرجات**. وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الأهداف في مسعى الدول لضمان أمنها:

الأول الذاتي، يتمثل في إيجاد وسائل دفاعية مثل القوات العسكرية ، بينما **الثاني تكييفي**، يتعلق بتحويل الوسط الدولي على نحو يصبح العدوان معه على الدولة أمرا غير متاح. لذلك نجد أن البعض يعرف الأمن ببساطة على أنه سلامة **أراضي الدولة واستقلالها السياسي، وحمايتها من التهديدات في الداخل أو من الخارج لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق مصلحتها الوطنية. والحقيقة أن لجوء الدول إلى سياسات أمنية ذاتية أو تكييفية،** يشكل في حدود معينة معياراً تقنياً لفهم التمايزات الموجودة بين الدول وطبيعة تموضعاتها في النظام الدولي. فانكفائية الدول أمنيا تعبر عن انطوائية في سياستها الخارجية، في حين تعكس اندماجيتها الأمنية نهجا تفاعليا في سياستها الخارجية.

3/البعد التنموي للعملية الأمنية:

تدخل ضمن هذا البعد التنمية كمحددٍ أساسي لمفهوم الأمن، على اعتبار أنه لا يمكن تشكيل مستويات معينة من الاستقرار دون توفر درجات معتبرة من التنمية فالعلاقة بينهما علاقة تناسبٍ طردي، وهي تعبر عن تكاملية وظيفية، لأن تحقق الأمن يعني بالضرورة تطورا تنمويا. ويعتبر "**روبرت مكنامرا** " **Robert Macnamara** أحد رواد هذا الطرح وأكثر منتقدي أصحاب الاتجاه التقليدي للأمن، في محاولة منه إخراج الدراسات الأمنية من الدائرة العسكرية الضيقة التي حصرت فيها من خلال رصد

العلاقة التفاعلية بين أنماط تنموية متقدمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي داخليا، والتوجهات الأمنية للدولة خارجيا، لذلك فهو يقول: **"إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله، إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، فإذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرا صعبا."** وتتضح بصورة جلية ضمن هذه الرؤية أولوية البعد الاقتصادي في تحقيق الأمن على عكس أصحاب البعد السابق. فالأمن السياسي هو نتاج للأمن الاقتصادي، بينما انعدام هذا الأخير سيعيق تحقيق السياسة العليا للدولة، وكدليل على ذلك يقدم أصحاب هذا التصور مثالا عن التبعية الاقتصادية التي يترتب عنها انتهاك للسيادة الوطنية. كما تصنف ضمن هذه السياقات كتابات **كارولين توماس CarolineThomas التي ركزت على الأبعاد الاقتصادية للأمن الوطني عندما تعرف الأمن بمعنى الأمن الداخلي للدولة وحده،** ولكن في معاني تأمين نظم الغذاء والصحة والمال والتجارة، كما أن توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية يعد جانبا مهما من جوانب الأمن الوطني . ويمضي في ذات المسعى **أولمان Ullman**الذي يعرف الأمن على أنه **محاولة للحماية من الأحداث التي ت**هدد **بتحطيم نوعية الحياة لسكان الدولة،** ومن بين هذه التهديدات عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية وتقويض البيئة بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، كما يدعو **جيسيكا Jessika** إلى اتساع الأمن ليشمل القضايا الديمغرافية والمصادر البيئية، إضافة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان .

4/الدلالات الاجتماعية للبناء الأمني :

تؤثر البنى الاجتماعية داخل الدولة بشكل كبير على أمنها سواء بالإيجاب أو بالسلب، لأن تكريس الوحدة سياسيا واجتماعيا بالإضافة إلى تحجيم التنوعات الداخلية) عرقية أو دينية أو لغوية ...الخ) هو نوع من التحصين الأمني الذي تستند إليه الدولة –هنا دائما يتم التعامل مع الدولة باعتبارها وحدة التحليل الأساسية–، ولذلك فالدولة تعمد إلى تحديد مفهوم الأمن ضمن سياقات اجتماعية معينة.وقد بين **جون غالتونغ John Galtung** في دراسته **"الأشكال البديلة للدفاع" كيف أن البناء الأمني للدول لم يعد معزولا عن تأثيرات البيئة الاجتماعية التي تؤثر على الأمن القومي،** بإيجادها حالة من اللا تعاون أو التمرد الجماعي العام. ويمكن تلخيص الدلالة الاجتماعية للأمن في فكرة مفادها أن **للأمن القومي جوانب اجتماعية تعكس العلاقة الوطيدة بينها،** وهذا يتطلب من الدولة تعبئة القوى الاجتماعية باختلاف مراكزها في المجتمع من أجل المشاركة في مواجهة جماعية لتحديات الأمن القومي، فهذه الأخيرة لم تعد مرتبطة بالسياسة الفوقية(القيادة) أو معزولة عن المؤثرات الاجتماعية التي أصبحت وثيقة الصلة بالأمن القومي نتيجة تعقيدات الحياة المعاصرة.

الاتجاه التركيبي في الدراسات الأمنية:

بدأت وثيقة " إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية" بالعبارة التالية "لنحافظ على الولايات المتحدة كأمة حرة بمؤسساتنا وقيمنا الأساسية سليمة". أما نص إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في عام ،2000 فإنها افتتحت بعبارة: " **لنحمي ونطور رفاه الأمريكيين في أمة حرة واحدة."** ومن خلال العبارتين، يتبين التأكيد **على عنصر الرفاه مضافا إلى البقاء** كهدف أساسي لأي إستراتيجية أمنية أمريكية، وهذا دليل على التوسع المستمر في الدراسات الأمنية باعتبار **الأمن متغيرا تابعا لجملة من المظاهر والتحولات التي تؤثر بشكل دائم على هذا المفهوم**. ولذلك على الرغم من محاولة الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية إخراج موضوع الأمن من التبعية المعرفية نحو الدراسات العسكرية بإيجاد أبعاد جديدة مرتبطة بمفهوم الأمن مثل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.....إلخ، إلاّ أن كلا الاتجاهين السابقين- التقليدي والمعاصر- لم يتمكنا من تصميم إطار محدد يتشكل ضمنه الأمن مفهوماً وممارسةً. فكما رأينا سابقا أن فكرة الأمن القومي ظلت مسيطرة طوال مرحلة الحرب الباردة على الأجندة البحثية للدراسات الأمنية، ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين:

1 -جيوبولتيكي مرتبط بطبيعة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي.

2 -أكاديمي يتمثل في الانشغال النظري بمحاولة إيجاد وتطوير أفكار ونماذج استراتيجية لإدارة الصراع خلال فترة الحرب. فالمسرح الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد أفضى إلى تصاعد الاهتمام بوسائل الأمن واستخدام مصطلح الأمن القومي، وقد كان ذلك نتيجة لعدة عوامل وحقائق أفرزتها هذه الحرب أهمها :

1-ازدياد حدة الصراع الدولي إثر تشكل المعسكر الاشتراكي وما رافق ذلك من مظاهر الحرب الباردة والاستقطاب الدولي.

2-التطور العلمي والتقني وما رافقه من تقدم هائل في وسائل الاتصال والتأثير المتبادل وفي صناعة السلاح وبروز السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل.

3-بروز مظاهر جديدة لطبيعة الأمن القومي بعد أن كانت تنطلق من إطار ضيق في مظهرها ومدلولها. ولذلك إستخوذ الجانب العسكري على جزء كبير من الدراسات الأمنية وانحصر اهتمام صناع القرار وحتى الدارسين على القدرات الحربية والتسلحية التي يتوجب تطويرها لمواجهة التهديدات القائمة. لكن رغم ذلك فهذا لا ينفي بعض المحاولات التي قامت بتوجيه النقد لهذا التوجه الرامي إلى تضييق مفهوم الأمن والذي اعتبرته نوعا من " **التمركز على الذات** ". فنادت عدة دراسات إلى ضرورة صياغة أطر أوسع للدراسات الأمنية خارج الدائرة الضيقة المحددة لها لتستوعب جميع التحولات التي تشهدها السياسة الدولية على جميع

الأصعدة كشكل من أشكال التكيف المعرفي مع التحديات الجديدة القائمة. وقد سعى **باري بوزان Barry Buzan** في دراسته المعنونة " **الشعب والدول والخوف" People, States and Fear** لإيجاد رؤية عميقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية، ويعبر عنها من منطلقات دولية أكثر اتساعا، وهذا من شأنه أن يجعل الدول تنخرط في التغلب على **" سياسات أمنية مفرطة في التمركز على الذات"** والتفكير بدلا من ذلك بالمصالح الأمنية لجاراتها. والحقيقة أن **بوزان** حتى وإن حاول التركيز على مجموعة متنوعة من المتغيرات المهمة في الدراسات الأمنية، إلا أن طرحه قد فرض إشكالية عميقة حول مدى قدرة الدول كوحدات أساسية في التحليل –بالنظر إلى طبيعة النظام الدولي– على الانطلاق من اعتبارات دولية وعالمية ذات طابع تعاوني أكثر من مراحل سابقة، عند تصميم وضبط سياساتها الأمنية وعلى العموم يمكن الإقرار بأن أي إدراك مفاهيمي للدراسات الأمنية لن يتأتى بتجاهل التبدّلات الجوهرية التي طرأت على السياسة الدولية عقب فترة الحرب الباردة والتي سرّعت في الانتقال إلى السياسة العالمية، التي أفرزت مظاهر مؤثرة على جوانب عديدة من مستويات البحث في الدراسات الأمنية، خصوصا ما تعلق بـ: **الفواعل الأمنية، المستويات الأمنية، الأجندة الأمنية،** الأمر الذي أدى إلى تشكل مضامين عديدة في الدراسات الأمنية، من أهمها:

1–تدفع الصفة الاندماجية التي تتسم بها السياسة العالمية نحو الاهتمام المتزايد بمستويات أمنية بديلة لمستوى الأمن الدولاتي، كالأمن المجتمعي والأمن الإنساني. لأن ظاهرة الاعتماد المتبادل مع نجاح بعض التجارب التكاملية مثلما هو حاصل في الاتحاد الأوربي تؤدي إلى زعزعة المرتكزات التي قام عليها النظام السياسي المبني على أساس الدول كوحدات رئيسية في العلاقات الدولية وتراجعها أمام أطرٍ سياسيةٍ أكثر اتساعا، بالشكل الذي يثري حقل الدراسات الأمنية بوحدات ومستويات تحليلية جديدة.

2–تزايد الاهتمام بالمظاهر الأمنية الجديدة التي أفرزها سقوط المعسكر الشيوعي وانهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه. وهي مظاهر تتعلق أساسا بحالة اللاإستقرار الإقليمي وهذا مبرر كاف –بحسب بعض الأكاديميين– **لتراجع الاهتمام بالدول كفواعل أمنية وحيدة على حساب المجموعات الأمنية الجديدة (جماعات، أفراد...) كوحدات جديدة في تحليل مفهوم الأمن وتصميم أطر فعالة في الدراسات الأمنية.**

3–تراجع الاهتمام بالأمن القومي، بسبب بداية نشوء مجتمع عالمي في مقابل تفكك الدولة– الأمة، وهو ما يستوجب التركيز على المجتمع العالمي كبديل للمجتمع الدولاتي على المستوى الوطني **.وهذه إحدى تجليات ظاهرة العولمة من خلال التهديدات والمخاطر الجديدة التي تفرضها (اقتصادية، نووية، بيئية، الخ....)** ، ولأن هذه التهديدات تقع خارج حدود سيطرة الدولة القومية، فهي تستدعي استيعابها في مستواها الكلي من خلال ما تقدم يمكن التأسيس لمفهوم شامل للأمن باعتباره لا يعني الأمن العسكري ببعده الدفاعي فحسب–

وإن كان البعد الدفاعي يشكل أهم عناصره الأساسية– بل إنه يشمل كافة الجوانب والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. والأمن القومي في مفهومه الشامل – وإن كان يفترض التعامل مع كياناً قومياً وسياسياً واحدا وموحدا في دولة قومية تملك سيادةً موحدةً داخلياً وخارجياً – لا يقتصر في تعامله على حماية أمن الدولة فقط، بل يمتد أيضا إلى حماية أمن المواطن بكل ما قد يتطلبه ذلك من حرص على تحقيق التوازن الدقيق بين مطالب تأمين الدولة من ناحية ومتطلبات حماية المجتمع والفرد من ناحية أخرى .

انطلاقا من هذا يمكن استيعاب المدلول الأمني من خلال ثلاثة مستويات:

أولا-الأمن الدولي: ارتبط هذا المفهوم بالمنظمات الدولية، واتصف بثلاث عناصر أساسية:

1–وجود جهاز دولي لردع العدوان) مجلس العصبة، مجلس الأمن

2-وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي)

3-وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل 7من ميثاق مجلس الأمن).

ثانيا -الأمن الإقليمي: ظهر في المنظمات الإقليمية كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثا- الأمن الوطني: هو مسؤولية الدولة في المقام الأول وهو أكثر المستويات ضعفا في حالة الدول الصغيرة من ناحية، وأكثرها فعالية لأنه يعتمد على القوة الذاتية للدولة وعلى قراراها السياسي)مثل أمريكا التي ترفض ترك أمنها لدولة أخرى أو للتنظيم الدولي أو لتحالف دولي معين(من ناحية أخرى.